مستمدة من تراث الآباء والأجداد

«القرية التراثية» : فعاليات لإحياء الحرف الكويتية اليدوية القديمة

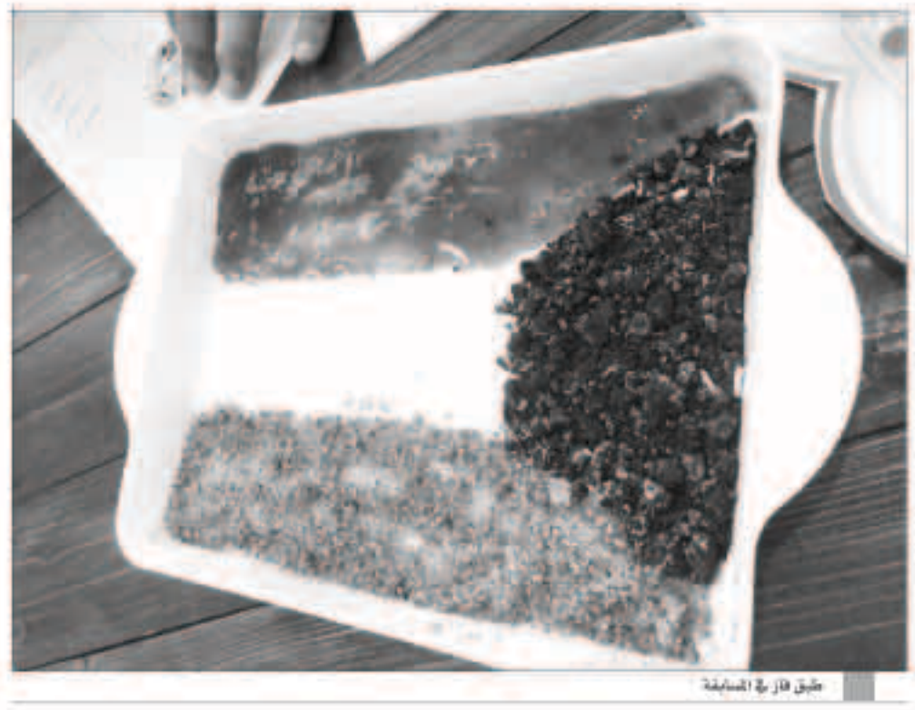
طبق فاز في المسابقة

نوال الفيلكاوي

مطبخ الموروث الشعبي مشاركا في الأعياد الوطنية

قالت اللجنة المنظمة لفعاليات مهرجان الموروث الشعبي الخليجي في قرية صباح الأحمد التراثية أن مسابقة الطبخ التراثي شهدت يوم أمس الأول منافسة لافتة بين الطهاة من الجنسين عبر طابع من الندية والمنافسة والحضور الجماهيري اللافت.

وأفادت اللجنة في تصريح صحفي أن المشاركون تنافسوا في تحضير طبق «مرفوق» على مدى ساعة متواصلة، ولقد أسفرت المسابقة عن حصول مريم جتاب على المركز الأول، بينما فازت في المركز الثاني سناء الهزيم، وتقاسم المركز الثالث المتسابقين حمود المحسن و«أم متعب» من المملكة العربية السعودية، وفي الختام تم توزيع الجوائز على الفائزين.

وأشارت اللجنة إلى أن لجنة التحكيم في المسابقة استضافت الناشطة الاجتماعية د. غادة الدويلة، بحضور أعضاء اللجنة الرئيس الشيف عبدالرزاق السيد، والأعضاء عبدالله الكندري، عبدالفتاح الصاوي وباسل المجلهم، والمشرفة على المسابقة نوال الفيلكاوي.

وأضافت اللجنة أن المسابقة تقوم بإحياء العديد من الطبخات الكويتية المستمدة من تراثنا الشعبي، وهي تأتي ضمن فعاليات مهرجان الموروث الشعبي الخليجي، لافتة إلى أن الأسابيع المقبلة ستشهد المزيد من أنشطة المسابقة، والتي ستواكب بطابعها التراثي احتفاليات الأعياد الوطنية من خلال إقامة عدة أنشطة وفعاليات وجوائز لرواد القرية.

واختتمت اللجنة تصريحها بالإشارة إلى تواصل فعاليات القرية المتعددة التي تقوم بإحياء الكثير من الحرف الكويتية اليدوية القديمة والمشغولات والتحف المستمدة من تراث الآباء والأجداد، إلى جانب الفعاليات الرياضية والثقافية والترفيهية بموقع القرية في السالمي «الكيلو 59»، إضافة إلى استمرار المنافسات في مسابقة مهرجان الموروث الشعبي الخليجي، والذي سيشهد خلال الفترة القليلة المقبلة إطلاق مسابقة الخيول.

من جانب آخر شهدت القرية التراثية بمناسبة احتفالات الأعياد الوطنية عدة فعاليات بينها مسابقة الطبخ التراثي، بمشاركة مكثفة من الجنسين بأكثر من 50 طبق يعبر عن حب الكويت سواء في الشكل أو المضمون، وفي الختام قامت المشرفة على المسابقة نوال الفيلكاوي بتوزيع ستة جوائز نقدية على الفائزين، وجوائز عينية أخرى على كافة المشاركين، كما تضمنت مسابقات وأسئلة ثقافية وغذائية على الحضور، وتم توزيع الهدايا على الفائزين.

شمال

مجلس الوزراء

المركزي د. محمد يوسف الهاشل ، حول ما يثار بشأن موضوع القروض الاستهلاكية والمقسطة ، حيث أوضح الهاشل أن إجمالي قيمة القروض الاستهلاكية يبلغ حوالي 989 مليون دينار ، بينما تبلغ قيمة القروض الإسكانية بحدود 12 مليار دينار ، بإجمالي 13 مليار دينار للقروض الاستهلاكية والإسكانية ، كما بين المحافظ أن عدد المقترضين 552 ألف مقترض ، موضحا بأن عدد العملاء المتعثرين بالسداد يبلغ 4677 عميلاً ، يشكلون ما نسبته أقل من 1% إجمالي المقترضين .

كما اطلع المجلس على ما قامت به الحكومة من مساع لمعالجة أوضاع بعض العملاء ، من خلال صندوقي المتعثرين ودعم الأسرة ، حيث تجاوز عدد المستفيدين 34174 مواطنا ، تكفلت الدولة بمعالجة أوضاعهم بما يقارب 800 مليون دينار .

من جانب آخر أحاط وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشئون الخدمات خالد الروضان المجلس علما ، بمشروع خصخصة البورصة ، بعد فوز التحالف المكون من شركة الاستثمارات الوطنية وشركة أرزان للتمويل والاستثمار والشركة الأولى للاستثمار وبورصة أثينا ، بالمزايدة الخاصة بالحصة المطروحة من شركة بورصة الكويت والبالغة 44% ، مشيرا إلى أن ذلك جاء بفضل جهود فريق فني يضم أعضاء مجلس المفوضين العاملين في هيئة أسواق المال ، بعد أن استطاع النهوض بمنظومة سوق المال والارتقاء بها ، وجاءت هذه الخطوة في ظل ما شهده الاقتصاد الكويتي من تطور كبير على مدار السنوات الماضية وتقدم ملحوظ في تحسين بيئة الأعمال ، ونتيجة لإقرار العديد من القوانين المالية والاقتصادية والاستثمارية ، إيمانا من الحكومة بدور وقدرة القطاع الخاص على التميز والنهوض بهذا المرفق الحيوي ، كما أوضح للمجلس بأن الاكتتاب العام للمواطنين في نسبة ال 50% من بورصة الكويت ستطرح في غضون عام بين الربعين الأخير من 2019 والأول من عام 2020 .

وقد أشاد مجلس الوزراء بهذه الخطوة الناجحة ، التي سوف تسهم في الارتقاء في بورصة الكويت وتعزيز الاقتصاد الوطني ، وتشجيع المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء ، بما يعود بالخير والمصلحة على الجميع .

ثم اطلع المجلس على التوصية الواردة في محضر اجتماع لجنة الشئون القانونية ، بشأن مشروع القانون بالموافقة في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات، وقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون ورفعه لحضرة صاحب السمو تمهيدا لإحالته إلى مجلس الأمة .

كما ناقش المجلس توصية اللجنة بشأن مشروع قرار مجلس الوزراء، بشأن إضافة منشآت أخرى إلى المنشآت الواردة بالقانون رقم (61) لسنة 2015 في شأن تنظيم وتركيب كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية ، وذلك إعمالا للدور الرقابي لوزارة الداخلية في ضبط أمن البلاد والحد من الجريمة ومنعها وسرعة القبض على المتهمين ، وقرر المجلس الموافقة على مشروع القرار .

وناقش المجلس كذلك توصية اللجنة بشأن طلب وزير الإعلام ووزير الدولة لشئون الشباب ، استكمال تنفيذ المادة (13) من القانون رقم (100) لسنة 2015 وذلك بنقل عدد (3) قطاعات من مكتب وزير الدولة لشئون الشباب إلى الهيئة العامة لشئون الشباب وهي «قطاع تنمية الشباب - قطاع المشاريع الشبابية - قطاع الخدمات المساندة» ، وقرر المجلس الموافقة على هذا الطلب .

كما أطلع مجلس الوزراء على توصية لجنة الشئون الاقتصادية بشأن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي وقدره -/53.195.000 دينار ، بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018 / 2019 لسد العجز في المصروفات البعثات الدراسية للطلبة ، ومصروفات المكاتب الثقافية في الخارج بميزانية وزارة التعليم العالي، وقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون ورفعه لصاحب السمو تمهيدا لإحالته إلى مجلس الأمة.

وكان مجلس الوزراء استهل اجتماعه ، بالتقدم بخالص التهنئة إلى مقام صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد ، وإلى الشعب الكويتي الكريم ، بمناسبة قرب حلول الذكرى الثامنة والخمسين للعيد الوطني لدولة الكويت، والذكرى الثامنة والعشرين ليوم التحرير المجيدين، وأهاب المجلس بالمواطنين بأن تكون احتفالاتهم في الإطار الذي يحافظ على أمن وسلامة جميع المشاركين ، ويجسد مشاعر البهجة والفرح والسرور والبعد عن كل ما من شأنه إلحاق الأذى بالغير ، وتعكس التعبير الإيجابي عن مشاعر الولاء الوطني والمسئولية الوطنية .

ثم أحيط مجلس الوزراء علما بزيارة حضرة صاحب السمو الأمير ، إلى جمهورية مصر العربية الشقيقة ، لحضور القمة العربية الأوروبية الأولى ، والوفد المرافق لسموه ، الذي يضم كلا من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ، ووزير المالية بالإضافة إلى كبار المسئولين في الديوان الأميري ووزارتي الخارجية والمالية ، معربا عن أمله في أن ينتهي هذا الملتقى إلى نتائج إيجابية تسهم في تحقيق المصالح المشتركة ودعم قضايا التعاون العربي والأوروبي في شتى المجالات .

كما استمع المجلس إلى شرح قدمه سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ، حول نتائج الزيارة الإيجابية التي قام بها إلى المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة مؤخرا ، وفحوى اللقاءات الأخوية والمحادثات التي أجراها مع كل من عاهل المملكة الأردنية الهاشمية الملك عبدالله الثاني ، ورئيس الوزراء الأردني الدكتور عمر الرزاز ، والتي تناولت سبل تعزيز علاقات التعاون المتميزة القائمة بين البلدين الشقيقين في كل المجالات والميادين ، بما يخدم المصالح المشتركة ، بالإضافة إلى بحث آخر المستجدات التي تمر بها المنطقة والقضايا موضع الاهتمام المشترك .

وقد عبر سمو رئيس مجلس الوزراء عن تقديره بالحفاوة البالغة وكرم الضيافة التي حظي بها والوفد المرافق له ، من قبل الأشقاء في المملكة الأردنية الهاشمية

وقد أشاد مجلس الوزراء بالنتائج الإيجابية التي أثمرت عنها هذه الزيارة والتي من شأنها تعزيز آفاق التعاون القائمة بين البلدين ، لما فيه المصلحة المشتركة لشعبيهما الشقيقين .

الجارالله : الكويت

حيال القضية الفلسطينية» ، مبينا أن موقف الكويت منذ البداية كان ولا يزال داعم للقضية الفلسطينية على كافة المستويات.

وأوضح أن الكويت وبصفتها عضوا في مجلس الأمن الدولي «فمن غير المعقول أن تنكفئ ولا تشارك في المؤتمرات الدولية» ، مؤكدا أن «الكويت ذهبت لعدم التفريط في حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق وبحث قضايا تهم المنطقة».

وذكر أنه تم التطرق في مؤتمر «وارسو» للعديد من القضايا التي تمس منطقة الشرق الأوسط ، لذا «فمن المنطقي أن تتفاعل وتشارك الكويت في مثل هذه المؤتمرات».

وزير المالية الأردني

وصناعة الكويت أمس ، إن أربع من هذه الاتفاقيات والمذكرات ركزت على مجالات ذات طابع اقتصادي ، فيما توزعت البقية في مجالات الإعلام والتربية والتعليم العالي والقانون والإسكان والبيئة والشؤون الاجتماعية.

وأوضح أن النظام الضريبي الأردني الحالي أجريت عليه دراسة تحليلية شاملة ، بهدف وضع حلول اصلاحية جذرية ، بما يضمن تحسين المستوى المعيشي للمواطن الأردني ، وكذلك جذب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة.

وأشار إلى أن قانون الاستثمار الأردني يمنح حوافز كبيرة للمستثمر الأجنبي ، ولا يفرق بينه وبين المستثمر الأردني ، مبينا أن الحكومة الأردنية أصدرت عدة قوانين أخرى ، بهدف تشجيع المستثمر الأجنبي كقانون المناطق التنموية والمناطق الحرة ، وكذلك قانون سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

وذكر أن «مؤتمر لندن لدعم الاقتصاد الأردني» المقرر عقده في 28 فبراير الجاري ، سيتناول في برنامجه عدة محاور رئيسية كالمركز المالي الأردني وطرح مشاريع اقتصادية ، في عدة مجالات حيوية كالنفط الخام والنقل والاتصالات والطاقة وغيرها.

ودعا كنفدرالية قطاع الأعمال الكويتي للمشاركة في هذا المؤتمر ، الذي يعتبر فرصة كبيرة لإقامة مشاريع استثمارية مشتركة في بلاده.

من جانبها أكدت وزيرة الطاقة الأردنية المهندسة هالة زواتي في كلمة مماثلة ، على أهمية دور القطاع الخاص في تفعيل جزء كبير من الاتفاقيات ، التي تم إبرامها خلال زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء الكويتي إلى الأردن مؤخرا ، خصوصا فيما يتعلق بمجالات الطاقة ومصادرها المتجددة.

أضافت أن «مؤتمر لندن لدعم الاقتصاد الأردني» سيطرح عدة مشاريع كبرى في هذا المجال ، وهي مشروع تطوير مصفاة البترول الأردنية الذي سيتكلف أكثر من مليار دولار ، ومشروع تخزين الطاقة المتجددة بتكلفة تقدر ب 200 مليون دولار ومشروع استخراج الزيت الصخري ، باعتبار الأردن تمتلك رابع احتياطيات العالم.

بدوره قال نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت عبدالوهاب الوزان في كلمته ، إن الوفد الاقتصادي الكويتي الذي شكلته الغرفة لمرافقة سمو رئيس الوزراء في زيارته الأخيرة للأردن التقى مع قطاع الأعمال الأردني.

أضاف الوزان انه تم خلال الزيارة توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين غرفتي التجارة في البلدين ، مؤكدا أن هذه الزيارة تعكس اهتمام القيادات العليا بإشراك القطاع الخاص في عملية تعزيز العلاقات المشتركة بين البلدين الشقيقين.

وأشار إلى التجربة الناجحة للاستثمارات الكويتية في الأردن التي تعد مثالا نموذجيا يحتذى به ، مبينا أن حجم الاستثمارات الكويتية في الأردن كانت قبل عام 2005 لا تتجاوز بضعة ملايين دولار ، في حين ازدادت بعد توجه الأردن إلى الانفتاح الاقتصادي وجذب رؤوس الأموال المباشرة بشكل متصاعد سنويا ، ليزيد اجماليها عن 18 مليار دولار.

وذكر أن هذه الاستثمارات طالت قطاعات حيوية عدة كالسياحة والصناعة والمصارف والاتصالات والعقارات والنقل ، مؤكدا أن هذا كله ما كان يتحقق لولا دعم القيادة السياسية العليا في البلدين وإبعازها بتحسين بيئة الأعمال ، وتذليل جميع العقبات الاقتصادية السابقة.

«القوى العاملة»

للمواطنين العاملين في القطاع الخاص والقضاء على المعوقات التي تعترض مسيرة عملهم إيمانا منها بأهمية القطاع الخاص وبأنه أحد أعمدة بناء الإقتصاد الوطني.

وبين الشعلاني أن الهيئة تحرص دائما على توفير كل سبل الدعم للعمالة الوطنية لتشجيعها على العمل في القطاع الخاص بغية تحقيق أهداف الدولة الإنمائية ومن ثم زيادة نسبة العمالة الوطنية في هذا القطاع الحيوي والهام.

إعفاء ورثة

جاء داعماً للمواطنين في معيشتهم ، ومراعياً ما تمر به الأسر الكويتية من ظروف تتطلب دعم الدولة ، ومن الجوانب التي تتطلب الدعم وتساهم في معالجة العديد من المشاكل تلك المتعلقة بالدين الاسكاني الرئيس ، والذي يقدم معه بنك الائتمان الكويتي للمواطنين ، حيث جاء المقترح متبنياً فكرة إعفاء ورثة المواطن المتوفى الذي قام بالاقتراض من بنك الائتمان من مديونيته القرض الاسكاني الأساس ، في حالة الوفاة وتؤول ملكية البيت لورثته الشرعيين.

عبد الصمد : تشكيل

من المخالفة بقواعد تنفيذ الميزانية.

وأوضح رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد ، أن اللجنة ناقشت أهم الملاحظات على الإطار العام لميزانية السنة المالية الجديدة 2020/2019، واستمعت إلى عرض مرئي من مؤسسة البترول الكويتية حول العوامل التي أدت إلى تقدير سعر 55 دولارًا للبرميل كسعر لتقدير الإيرادات النفطية في ميزانية السنة المالية الجديدة.

وقال إن من بين تلك العوامل وجود سياسة الحماية الاقتصادية والحرب التجارية ما بين الأقطاب الاقتصادية، ما أدى إلى تباطؤ كل من النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط.

وأشار عبدالصمد إلى أن هناك تذبذبًا سريعًا في أسعار البترول ما بين سنتي 2017 و2019 والتي تراوحت ما بين 50 – 60 دولارًا.

وأشار إلى أن إنتاجيات النفط الصخري وصلت إلى معدلات غير مسبوقة من الدول المنتجة خارج منظمة أوبك، حيث زادت حاليًا بمقدار 2.5 مليون برميل يوميًا مقارنة بالعام الماضي.

أضاف أن صادرات أبرز الدول المنتجة للنفط الصخري بدأت تنافس نفوط دول الخليج في الأسواق الآسيوية ، مع وجود ضغوط سياسية خارجية لبقاء أسعار النفط منخفضة.

وبين عبدالصمد أن اللجنة استرشدت بعرض مرئي من ديوان المحاسبة ، حول أهم الظواهر التي يجب تلافيها في ميزانية السنة المالية الجديدة.

ولفت إلى أن ديوان المحاسبة ما زال يسجل ملاحظاته حول تجاوز عدد من الجهات الحكومية لما خصص لها من اعتمادات في الميزانية ، عبر الصرف على حساب العهد الأمر الذي يؤدي إلى عدم إظهار نتائج تنفيذ الميزانية على حقيقتها.

وقال عبدالصمد إن استمرار تمويل الميزانية العامة للدولة عبر الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل في ظل الاستمرار في انخفاض أسعار النفط عن مستوياتها التاريخية للسنة الرابعة على التوالي أدى إلى وجود عجوزات فعلية بـ 19 مليار دينار على مر تلك السنوات تم سدادها من الاحتياطي العام للدولة.

وبين عبدالصمد أن إجمالي الدين العام على الدولة قد بلغ نحو 6.4 مليارات دينار تشكل الديون الخارجية منها نحو 37.5 في المئة الأمر الذي يقضي بضرورة توجيه مبالغ الاقتراض إلى المشاريع الرأسمالية كل ما أمكن ذلك.

أضاف أن اللجنة أكدت ضرورة استخدام الفوائض النقدية غير المستغلة لدى بعض الجهات المستقلة في تمويل إصدارات الدين العام الجديدة لتخفيض تكلفة الاقتراض خاصة وأن معدلات الفائدة على الاقتراض أعلى من العوائد الفعلية للاحتياطي العام وفقا لإفادة ديوان المحاسبة في الاجتماع.

سيناتور أمريكي

وقال مكايب في المقابلة إن روزنشتاين «كان قلقا جدا بشأن الرئيس وقدراته ونواياه».

وأقيل مكايب من منصب نائب مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي في مارس 2018، وذلك قبل يومين من تقاعده، وألف كتابا عن تجربته في منصبه.

وأجرت قناة «سي بي اس» مقابلة مع السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام صباح الأحد، بعد نشر أجزاء من حوار مكايب.

ووعد غراهام بعقد جلسة استماع لمعرفة «من يقول الحقيقة».

وقال: «أعتقد أن كل شخص في هذا البلد يريد أن يعرف ما حدث، وسأفعل كل ما أستطيع لمعرفة ما قام به مكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة العدل بخصوص الرئيس ترامب وحملته الانتخابية».

وفي سبتمبر أن، نفى روزنستاين تقارير بشأن نقاشه تفعيل المادة الدستورية الخاصة بعزل الرئيس.

وقال ثاني أكبر مسؤول قانوني في الولايات المتحدة إن تلك المزاعم «غير دقيقة وتتضمن معلومات غير صحيحة».

أضاف : «اسمحوا لي أن أكون واضحا حول هذا، واستناداً إلى تعاملي الشخصي مع الرئيس ، إنه لا يوجد أي أساس لتفعيل التعديل الـ25».

طرفا الحرب

من يجب أن تؤول له السيطرة على مدينة الحديدة الساحلية.

وكانت جماعة الحوثي المتحالفة مع إيران والحكومة التي تساندها السعودية ، اتفقتا خلال محادثات في ديسمبر على سحب القوات بحلول السابع من يناير من الحديدة بموجب اتفاق هدنة استهدف الحيلولة ، دون شن هجوم شامل على الميناء وتمهيد الطريق للمفاوضات بغية إنهاء الحرب المستمرة منذ أربع سنوات، والحديدة هي شريان الحياة لملايين اليمنيين الذين يواجهون المجاعة.

وجاء في بيان أصدره مكتب المتحدث باسم الأمم المتحدة "الطرفان ، توصلا إلى اتفاق بشأن المرحلة الأولى من إعادة الانتشار المتبادل للقوات". ولم يذكر البيان تفاصيل بشأن ما جرى الاتفاق عليه.

وتنص المرحلة الأولى على انسحاب الحوثيين من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى ، يقابله انسحاب لقوات التحالف من الضواحي الشرقية للمدينة ، حيث احتدمت المعارك قبل سريان وقف لإطلاق النار في 18 ديسمبر .

ويسيطر الحوثيون على الحديدة، نقطة الدخول الرئيسية لمعظم المساعدات إلى اليمن وواردات التجارية، بينما تحتشد القوات اليمنية الأخرى التي يساندها تحالف تقوده السعودية على أطرافها.

وقال بيان الأمم المتحدة إن الجانبين اتفقا أيضا "من حيث المبدأ" على المرحلة الثانية ، والتي تتطلب إعادة انتشار كامل لقوات الطرفين في محافظة الحديدة.

وقال مصدران مشاركان في المفاوضات، رفضا نشر اسميهما بسبب حساسية المناقشات، إن كلا الجانبين لم يتفقا بعد على جدول زمني للانسحاب أو على آلية لتولي القوات المحلية مسؤولية الأمن في الموانئ والمدينة.

أضاف مصدر لرويترز "الأمم المتحدة لا تزال تبحث كيفية تقليص الفجوة بين الجانبين بشأن آلية اختيار القوات التي ستسيطر على المدينة".

وذكر المصدر الآخر أن أمام الطرفين سبعة إلى عشرة أيام لاتخاذ قرار بشأن أماكن إعادة انتشار قواتهما ، مضيفا أن المقاتلين الحوثيين قد ينسحبوا لمسافة تصل إلى 20 كيلومترا من الميناء.

وقد أدى الخلاف بشأن السيطرة على الحديدة إلى التأخر في فتح ممرات إنسانية لازمة ، للوصول إلى عشرة ملايين يمني يواجهون المجاعة.

وأبلغ مصدر بالأمم المتحدة رويترز بأن الجانبين اتفقا خلال المرحلة الأولى ، على إعادة فتح الطرق الرئيسية التي تربط الحديدة بالعاصمة صنعاء التي يسيطر عليها الحوثيون وفي تعز، ثالث أكبر مدينة يمنية.

وقال المصدر إنهما اتفقا كذلك على إتاحة الوصول إلى شركة مطاحن البحر الأحمر، التي يوجد بها نحو 50 ألف طن حبوب من برنامج الأغذية العالمي تكفي لإطعام 3.7 مليون شخص لمدة شهر.

والهدنة في الحديدة صامدة إلى حد بعيد لكن لا تزال هناك مناوشات متقطعة في نقاط ساخنة على أطراف المدينة.

وأصبحت الحديدة محور الحرب العام الماضي عندما شن التحالف هجومين للسيطرة على الميناء وإضعاف الحوثيين بقطع خط الإمدادات الرئيسي لهم.

وتقود السعودية والإمارات التحالف العربي السني الذي تدخل في حرب اليمن عام 2015 لمحاولة إعادة حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي الذي أطاح به الحوثيون في أواخر 2014.

ويسيطر الحوثيون على معظم المراكز الحضرية في اليمن ، في حين تسيطر حكومة هادي المتمركزة في مدينة عدن الجنوبية الساحلية على بعض البلدان الساحلية.

وتضغط دول غربية، بعضها يزود التحالف بالسلاح ومعلومات المخابرات، من أجل إنهاء الحرب التي حصدت أرواح عشرات الآلاف.

ويعتبر الصراع على نطاق واسع حربا بالوكالة بين السعودية وإيران، وينفي الحوثيون تلقيهم المساعدة من طهران ويقولون إنهم يثورون على الفساد.

فرنسا : مطلب

أساس مبدأ "كل حالة على حدة".

ويبدو أن مقاتلين تدعمهم الولايات المتحدة يتأهبون لانتزاع السيطرة على آخر معقل لتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، وألح ترامب السبت الماضي على فرنسا وبريطانيا وألمانيا لاستعادة أكثر من 800 مقاتل من التنظيم ، تم اعتقالهم وأن تقوم بمحاكمتهم.

وتعهد ترامب بسحب القوات الأمريكية من سوريا بعد تحقيق النصر على الدولة الإسلامية على الأرض، مما أثار مخاوف في باريس وعواصم أوروبية أخرى بشأن احتمال محاولة متشددين من هذه الدول العودة إلى بلدانهم.

وقالت بيلوبيه لقناة «فرانس 2» التلفزيونية "هناك وضع جيوسياسي جديد في ظل الانسحاب الأمريكي. ولن نغير سياستنا في الوقت الحالي... لن تستجيب فرنسا في هذه المرحلة لمطالب ترامب".

وتقضي سياسة الحكومة الفرنسية برفض استعادة المقاتلين وزوجاتهم رفضا قاطعا. وأشار إليهم وزير الخارجية جان إيف لو دريان باعتبارهم "أعداء" الأمة الذين يجب أن يمثلوا أمام العدالة سواء في سوريا أو العراق.